ووقع في آخر باب ـ ما تلحقه الهاء لتبين الحركة ـ ان ابن السراج قال: غلاميه وقاضيه وعصايه هذا كله فاسد للبس الضمير..

قال ابن خروف: وليس فيه لبس بضمير لأن ضمير الغائب لا يقع هنا مع ضمير المتكلم[1].

ويجب أن ننبه إلى أن ياء المتكلم ان كانت في الفعل فالحذف أحسن لأن قبلها نون عماد مشعرا بها كقوله تعالى: ﴿ربي اكرمن﴾ و﴿ربي أهانن﴾ وان كانت في اسم ففيها خلاف بين النحويين، فبعضهم لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالاسكان نحو غلام كما جاز في المنقوص حذراً من الالتباس وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل[2].

ونأتي إلى باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل، فنجد ابن خروف يقول: قد ذكرت في شرح الجمل في الوقف نحو أربعين وجهاً عامتها في كتاب سيبويه وكتب هارون ابن موسى[3] طالب الرباحي على سنبته: الصواب سنبت لأن سنبته لا يقع عليها الوقف إذا كانت الهاء بعدها، قال ابن خروف: وهذا تعسف لأن سيبويه إنما أراد أن يفرق بين تاء وتاء فإذا وقف عليها كان لكل حكمه[4] والسنبت الدهر والسنبته قطعة منه..

وسنبته ـ كما جاء في باب الأبنية ـ فعلته إذا كانت نونها زائدة، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب والرضى[5]، وعلى قول سيبويه التاء فيها ملحقة ومما يدل على زيادة التاء أنك تقول سنبته وهذه التاء تثبت في التصغير تقول

---

(1) تنقيح الألباب 246.
(2) شرح الشافية 2/300.
(3) صاحب كتاب عيون سيبويه.
(4) تنقيح الألباب 247.
(5) شرح الشافية 2/340.